Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في محافظة الانبار وآثارها التنموية

م.د / قلال سليم عبد الرسول الخزرجي
جامعة الانبار/ كلية الآداب /قسم الجغرافيا

Geographical Distribution of Economic Activities in Anbar Province and their Development Effects

Dr. Qalal Salim Abdulrasoul Al-Kharrazi
University of Anbar / Faculty of Arts
q.saleem@uoanbar.edu.iq
الهاتف ٠٧٨١٥٢٥٥٧٩٠

الملخص

تعتبر محافظة الانبار من أكبر المحافظات العراقية مساحة وتتميز بتنوع جغرافي واقتصادي واسع وتأتي اهمية الدراسة من الحاجة الى فهم العلاقة بين توزيع الأنشطة الاقتصادية في تحقيق تنمية مكانية مستدامة ، أذ يتضح وجود تباين مكاني في توزيعها مما أدى الى اختلاف مستويات التنمية المكانية بين أقضية المحافظة، أذ بلغت الأراضي المزروعة فعلاً(٤١٢٥٩١) دونم فكانت ضمن قضائي (الفلوجة والرمادي) (٣١٨٥٢٥) دونم ونسبة (٧٧,١) % مقابل (٩٤٠٦٦) دونم ضمن الاقضية الأخرى وبنسبة (٢٢,٩) % ، بينما بلغت (المنشآت الصناعية) (٢٠٩٩) منشأة تركز منها (١١٢٩) بين قضائي الفلوجة والرمادي وبنسبة (٥٣,٧)%، و توزع الباقي على الاقضية الاخرى والتي بلغت (٩٧٠) منشأة صناعية وبنسبة (٤٦,٣)% ، كذلك بلغت المنشآت التجارية (٢٣١٢٤) منشأة أذ تركزت ضمن قضائي (الرمادي والفلوجة) (١٢٨١٧) منشاة تجارية وبنسبة (٥٥,٣)% اما باقي الاقضية بلغت (١٠٣٠٧) منشاة تجارية وبنسبة (٤٤,٧)%، حسب بيانات عام ٢٠٢٤ هذا بالنتيجة يؤدي الى خلخلة مكانية في توزيع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف السياسات في تحقيق تنمية مكانية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: مفهوم النشاط الاقتصادي وأنواعه، مفهوم التنمية المحلية وأهدافها، مفهوم الاستثمار.

Geographical Distribution of Economic Activities in Anbar Province and their Development Effects

Dr. Qalal Salim Abdulrasoul Al-Kharrazi
University of Anbar / Faculty of Arts
q.saleem@uoanbar.edu.iq
Phone٠٧٨١٥٢٥٥٧٩٠

Abstract

Anbar province is one of the largest Iraqi provinces and is characterized by a wide geographical and economic diversity, and the importance of the study comes from the need to understand the relationship between the distribution of activities economic development in achieving sustainable spatial development, as it is clear that there is a spatial disparity in its distribution, which led to the difference in the levels of spatial development between the districts of the governorate, as the cultivated lands have already reached (٤١٢٥٩١)Dunums were within the districts of (Fallujah and Ramadi) (318525) dunums and a percentage of (77.1) % compared to (94066) dunums within the other districts with a percentage of (22.9) percent, while (industrial establishments) amounted to (2099) establishments of which (1129) were concentrated. between the governorates of Fallujah and Ramadi by (53.7%), and the rest was distributed to the other districts, which

amounted to (970) industrial establishments with a rate of (46.3), as well as commercial establishments amounted to (23124) establishments that were concentrated within the districts of (Ramadi and Fallujah) (12817) commercial establishments with a rate of (55.3) while the rest of the districts amounted to (10307) commercial establishments with a percentage of (44.7%), according to the data of 2024, as a result, this leads to a spatial imbalance in the distribution of economic activities and consequently the weakness of policies in achieving sustainable spatial development.

Keywords: The concept of economic activity and its types, the concept of local development and its objectives, the concept of investment.

- النشاط الاقتصادي: يعرف هو المجال الذي يعمل فيه الفرد وهو النشاط الذي تمارسه المؤسسة او المشروع (أبو عيانة فتحي محمد، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص٤٤٠).

وتصنف الانشط الاقتصادية الى ثلاث مجاميع رئيسية هي:(السعدي عباس فاضل، دراسة في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية ،١٩٨٠، ص٢٣٠) .

١. مجموعة الفعاليات الأولى: تشمل زراعة وغابات والصيد.
٢. مجموعة الفعاليات الثانية: تشمل الصناعة والتعدين والكهرباء والغاز.
٣. مجموعة الفعاليات الثالثة: تشمل التجارة والنقل والمواصلات والخدمات العامة.

- مفهوم التنمية المحلية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

عملية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من استثمار مواردها الخاصة وتحسين ظروفها المعيشية عبر المشاركة الفاعلة بين السكان والسلطات المحلية والمؤسسات الاقتصادية.

- التنمية المحلية: عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي من خلال تعبئة الموارد المتاحة – البشرية والطبيعية والاقتصادية – واستثمارها بطريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتوازن، وذلك بمشاركة السكان والسلطات المحلية (الغامدي عبد الله، (٢٠١٥). التنمية المحلية: المفهوم والأسس والتطبيقات. مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، ٢٧(٢)، ص٤٥) .
- الاستثمار: إنفاق الأموال المتاحة من أصول متنوعة تتمثل بتدفقات مالية أو عينية تستخدم في تمويل المشاريع التنموية(ال شبيب دريد كامل ، (ادارة الاستثمارات تحليل الاستثمارات الاسواق المالية المحافظ الاستثمارية) ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الزيتون الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الأدرية، ٢٠٠٩، ص١٣-١٥)، وتعرف وزارة التخطيط العراقية (الاستثمار) بأنه الإنفاق على الأدوات الإنتاجية بقصد إقامة المشاريع الاستثمارية التنموية، والاستثمار أما أن يكون حكومياً أو خاصاً، وعادة ما تقوم الحكومات باستثمار أموالها في المشاريع الاقتصادية الضخمة مقارنة بالاستثمارات الأهلية التي تستثمر أموالها في المشاريع التنموية الصغيرة خشية تقلبات الأسعار أو منافسة المنتجات المستوردة.

المقدمة

يعتبر توزيع الأنشطة الاقتصادية ركيزة أساسية لاي توجه نحو تحقيق تنمية مكانية متوازنة وتأثيرها على مدى ما متوفر من عوامل الاستقطاب لتحقق توزيع متوازن نسبياً على مستوى اقضية المحافظة.

مشكلة البحث بالرغم أن محافظة الأنبار من أكبر محافظات العراق مساحةً، وتتميز بتنوع بيئاتها الجغرافية، إلا أن هذا التنوع لا ينعكس بشكل متوازن على التنمية المكانية في أقضيتها ونواحيها، أذ تمثلت المشكلة: ما مدى تأثير توزيع الأنشطة الاقتصادية في محافظة الأنبار على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً بين أقضيتها؟ فرضية البحث التفاوت في توزيع الأنشطة الاقتصادية غير المتكافئ بين أقضية محافظة الأنبار يؤدي إلى تباين في مستويات التنمية المكانية، وأن تحقيق توازن في هذا التوزيع يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية الشاملة في المحافظة.القوة الاقتصادية في كل منطقة حدود البحث المكانية والزمانية تحددت مكانيا ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الأنبار التي تقع في القسم الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٣١- ٣٤ْ) شمالاً وبين خطي طول (٣٩ْ-٤٣ْ) شرقاً يحدها من الشمال محافظتي نينوى وصلاح الدين ومن الشرق محافظتي بغداد وكربلاء ومن الجنوب الشرقي محافظة النجف ، يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ، وتمثل حدودها الغربية جزءا من حدودها السياسية من سوريا والأردن الخريطة (١) ، تبلغ مساحة المحافظة (١٣٨٢٨٨)كم^{٢} وتشكل بنسبة (٣١,٥)% من مساحة البلد الكلية والبالغة (٤٣٨٣١٧) كم^{٢} (جمهورية العراق ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية أحصاء الانبار ، مساحات الوحدات الإدارية لسنة ١٩٩٧) ، تتوزع هذه المساحة اداريا ضمن اثنى عشر قضاء ، اما الحدود الزمانية للبحث فقد تحددت وفق معطيات بيانات عام (٢٠٢٤) .

منهجية البحث على جمع المعلومات والبيانات من المصادر والدوائر الرسمية ذات العلاقة أذ تم تحليلها وتوظيفها وفق رؤية جغرافية – اقتصادية، وفي ضوء ذلك تضمنت هيكلية البحث مناقشة المحاور الاتية:

١-١ تحليل توزيع للأنشطة الاقتصادية مكانياً حسب الأقضية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤
١-٢ الاثار التنموية للتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في محافظة الانبار

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمحافظة الانبار من العراق
المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق والانبار ٢٠٢٣، مقياس

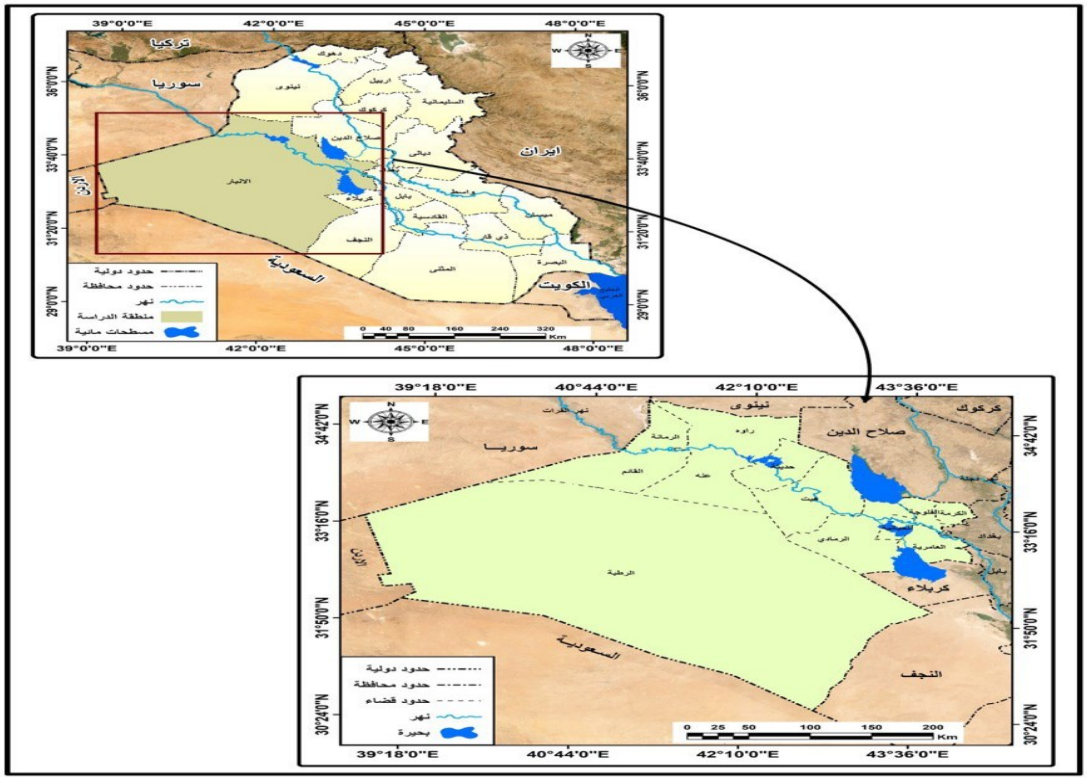

١:١٠٠٠٠٠٠.

١-١ تحليل توزيع للأنشطة الاقتصادية مكانيا حسب الأقضية في محافظة الانبار

رغم الامتداد المساحي الواسع والامكانيات التنموية التي تتميز بها محافظة الانبار، الا أن البيانات تشير الى وجود خلل واضح في توزيع الأنشطة الاقتصادية (الزراعية – الصناعية – النشاط التجاري) مما يشكل تحدياً كبيراً امام سياسات التنمية المكانية في كيفية إيجاد سياسات تنموية لتوجيه الاستثمارات نحو تلك الاقضية التي تعاني من ضعف سياسات التنمية المكانية، أذ يتضح وجود تباين مكاني في توزيع الأنشطة الاقتصادية مكانيا ضمن اقضية محافظة الانبار:

١-١-١ على مستوى النشاط الزراعي: يتضح من الجدول (١) والخريطة (٢) أن الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً قد تركزت ضمن قضائي (الفلوجة والرمادي) ثم قضائي (هيت والقائم)، يعزى هذا التركز الى الاعتبارات الاتية:

أولا: يقع قضائي (الفلوجة والرمادي) اقصى جنوب شرق المحافظة أي ضمن منطقة السهل الرسوبي ذات التربة الخصبة ووفرة المياه المتمثلة بنهر الفرات، أذ تتمثل أهمية الموارد المائية لكونها عامل مهم في توطن الانشطة الاقتصادية المختلفة، لاسيما النشاط الزراعي والصناعي وهذا له أهمية في تركز مشاريع الاستثمارية (الصناعية-الزراعية) التي تعتمد على المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية)في عمليات انتاجها، ومدى إمكانية إسهامها في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن مناطق المحافظة المختلفة (Abdul Rasoul, Kallal Salim , Matar, Amna Jabbar, 2024," Natural Development Pillars in the Holy Province of Karbala " International Journal of Sustainable Development and Planning Vol. 19, No. 10, October pp. 3896.).

جدول (١) الأراضي الزراعية/ المزروعة فعلا(دونم) في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

الاقضية	الأراضي الزراعية/ المزروعة فعلا(دونم)	%
الفلوجة	٢٣٤١٠٥	٥٦,٧
الرمادي	٨٤٤٢٠	٢٠,٤
هيت	٢٦١١٥	٦,٤
عنه	٤٦٩٤	١,٢
راوه	٤٥٣٤	١,١

حديثة	٩٩٧٤	٢,٢
القائم	٢٦٩٨٥	٥,٣
الرطبة	٣٨١٢	٠,٩
العامرية	٧٥٨٤	١,٦
العبور	٢٥١٦	١,٥
الكرمة	٦٢٨٤	١,٤
الحبانية	١٥٦٨	١,٣
المجموع	٤١٢٥٩١	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق- مديرية إحصاء الانبار، القسم الإنتاج الزراعي، بيانات غير منشورة ٢٠٢٤.

ثانياً: يتمتع قضائي (الفلوجة والرمادي) بوجود مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة أذ بلغت (٣١٨٥٢٥) دونم الأراضي المزروعة فعلا وبنسبة (٧٧,١) % من أصل (٤١٢٥٩١) دونم الأراضي المزروعة فعلا ونسبة (٢٢,٩) % بينما توزعت (٧٦١١٤) دونم الأراضي المزروعة فعلا على باقي الاقضية الأخرى، أذ أن اتساع الأراضي الزراعية عامل مهم في استقطاب الأنشطة (الزراعية – الصناعية)، فضلاً عن قرب قضاء الفلوجة من العاصمة بغداد التي تعتبر سوقاً مهماً للمحافظة.

ثالثاً: اما قضائي (هيت والقائم) بلغت مساحة الاراضي (٢٦١١٥) و (٢٦٩٨٥) دونم الأراضي المزروعة فعلاً وبنسبة (٦,٤) (٥,٣) % على التوالي، يعزى هذا التركز الزراعي الى التوجه الحكومة المركزية نحو اتساع مساحة الأراضي الزراعية من خلال استصلاحها واتباع نظم الري الحديثة مثل (ري محوري، تنقيط) وحفر المياه الجوفية.

خريطة (٢) الأراضي الزراعية المزروعة فعلا في اقضية محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

المصدر: جدول (١).

١-١-٢ على مستوى النشاط الصناعي: تركز المنشآت الصناعية بأنواعها (الصغيرة – المتوسطة – الكبيرة) (صنفت احجام المنشآت الصناعية في العراق اعتمادا على عدد العاملين فيها كالاتي) (جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون

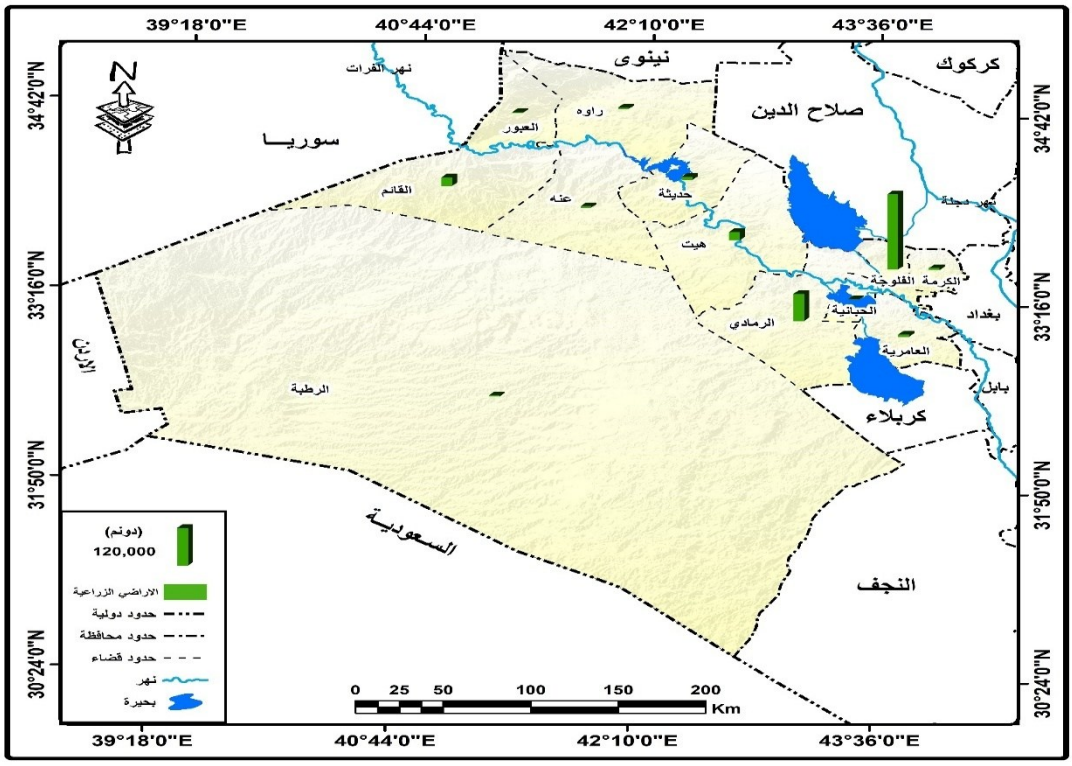

الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٣، ص٩٣). :

اقل من (١٠) اشخاص مؤسسة صناعية صغيرة.

من (١٠- ٢٩) مؤسسة صناعية متوسطة.

من (٣٠) شخص فأكثر مؤسسة صناعية كبيرة.

أذ بلغ عددها (٢٠٩٩) حسب بيانات ٢٠٢٤ تركز منها (١١٢٩) ضمن قضائي (الفلوجة والرمادي) منشاة وبنسبة (٥٣,٧)

% بينما توزعت (٩٧٠) منشأة على الاقضية الأخرى وبنسبة (٤٦,٢) %، جدول (٢) والخريطة (٣).

جدول (٢) المنشآت الصناعية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

الاقضية	منشآت صناعية صغيرة	منشآت صناعية متوسطة	منشآت صناعية كبيرة	المجموع	%
الرمادي	٦٧٠	١٨	٧	٦٩٥	٣٣,١
الفلوجة	٤٠٧	١٥	١٢	٤٣٤	٢٠,٦
هيت	٢٥٦	١	٥	٣٠٢	١٢,٤
حديثة	١١٢	١	-	١١٣	٥,٣
عنه	٧٥	١	-	٧٦	٣,٦
راوه	٣٦	-	-	٣٦	١,٧
القائم	٢٠٤	٦	١	٢١١	١٠,٠
الرطبة	٥٣	-	-	٥٣	٢,٥
عامرية الصمود	46	1	1	48	2.3
العبور	٤	-	-	٤	٠,٢
الكرمة	٨٤	-	-	٨٤	٤,٠
الحبانية	٨٣	١	-	٨٤	٤,٠
المجموع	٢٠٢٩	٤٤	٢٦	٢٠٩٩	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق- مديرية إحصاء الانبار، القسم الصناعي، بيانات غير منشورة ٢٠٢٤.

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

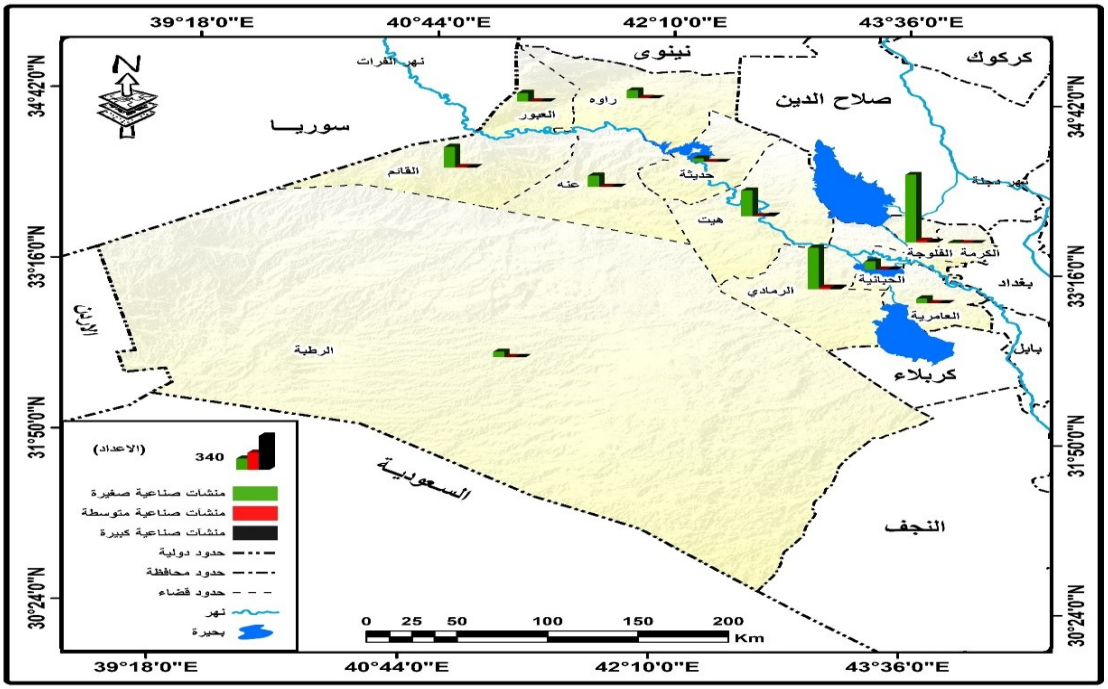

المصدر: جدول (١).

هذا التركز للنشاط الصناعي ضمن قضائي (الفلوجة والرمادي) ثم قضائي (هيت والقائم) يعزى الى:

اولا: توافر المواد الأولية الزراعية (النباتية والحيوانية) ضمن قضائي الفلوجة والرمادي لقيام منشأة (زراعية – صناعية) كمعامل الإنتاج المواد الغذائية الالبان والاجبان، كذلك توفر مواد أولية لقيام صناعات إنشائية وخدمية.

ثانياً: بالنسبة لقضائي (هيت والقائم) وجود مرتكزات التنموية الطبيعية التي ساعدت على قيام صناعات مثل مادة القير والفوسفات.

ثالثاً: تركز سكان محافظة الانبار والبالغ عددهم (١٨٦٥٨١٨) نسمة لعام ٢٠٢٣ ضمن قضاء الرمادي (٢٥,٢) % ثم قضاء الفلوجة (٢١,٩) % ثم قضاء القائم (١٠,١) % ثم الاقضية الأخرى في المراتب الاخيرة، جدول (٣) خريطة (٤).

عموماً يرتبط التوزيع المكاني للسكان من الناحية التنموية باعتبارات رئيسية تتمثل بالآتي: (الخزرجي، قلال سليم عبد الرسول، القوى العاملة في محافظة الانبار واستراتيجيات تنميتها (تحليل جغرافي – اقتصادي)، رسالة ماجستير جامعة الانبار كلية الآداب غير منشورة ٢٠١٩، ص٩).

١.مستوى التطور الاقتصادي بين الأقاليم.

٢.توزيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية (الصناعية والزراعية).

٣. مستوى تطور قطاع الخدمات الذي يشكل عامل مهم في استقرار السكان والقوى العاملة ومن ثم توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات التنموية المختلفة وبما يعزز من فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الأقاليم

جدول (٣) التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة الانبار حسب الاقضية لعام ٢٠٢٣

الاقضية	التوزيع العددي	%
الرمادي	٤٧٠٢٥٢	٢٥,٢
الفلوجة	٤٠٨١٢٩	٢١,٩
هيت	١٧٩٨٥٣	٩,٦
عنه	٣٣٢٥٢	١,٨
رأوه	٢٥٢٣٣	١,٤
حديثة	١١١٣٢٩	٦
القائم	١٨٨٧١٦	١٠,١
الرطبة	٤٩٥٤٠	٢,٧
عامرية الصمود	٦٦٥٦٧	٣,٦
العبور	٤٤٣٦٧	٢,٣
الحبانية	١٤٦١٢٩	٧,٨
الكرمة	١٤٢٤٥١	٧,٦
المجموع	١٨٦٥٨١٨	٪١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق ٢٠٢٣، محافظة الانبار، بيانات غير منشورة.

رابعاً: ضعف القاعدة الاقتصادية عموماً ضمن اقضية (رطبة – عنه – راواه) جعل منها مناطق طاردة للسكان اولاً والاستثمارات التنموية ثانياً.

خريطة (٤) التوزيع النسبي لسكان محافظة الانبار حسب الاقضية لعام ٢٠٢٣

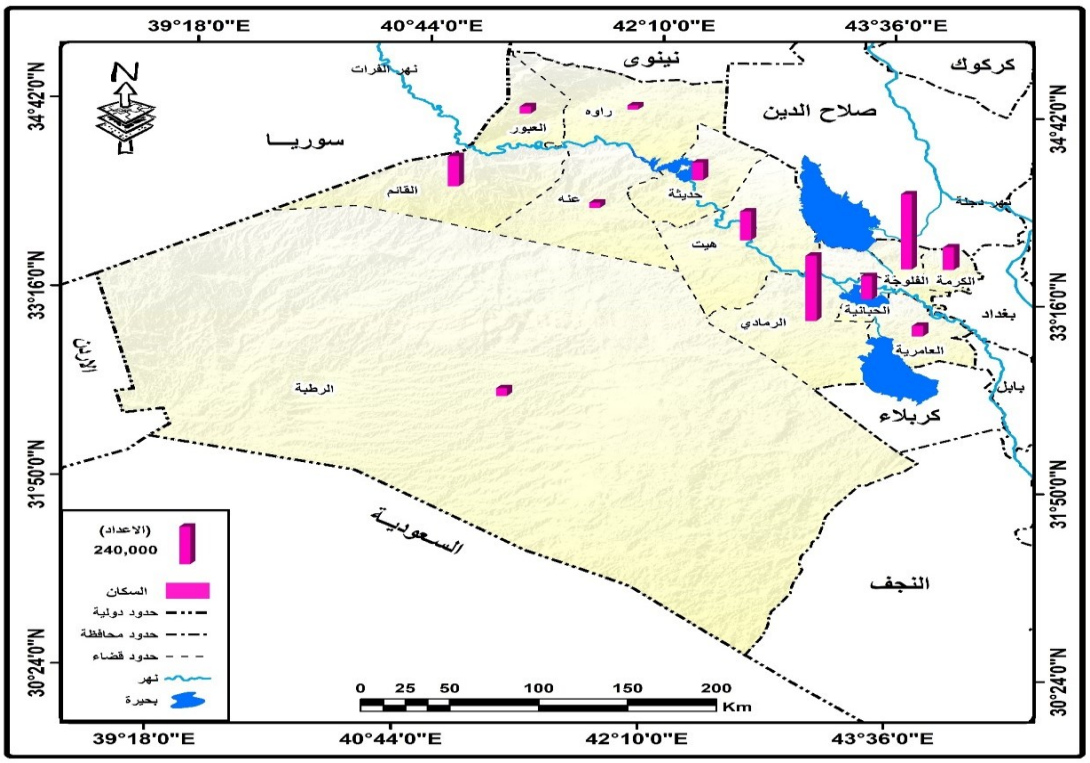

المصدر: جدول (٣).

١-١-٣ على مستوى النشاط التجاري: بلغت المنشآت التجارية (٢٣١٢٤) تركز المنشآت التجارية (١٢٨١٧) منشاة ضمن قضائي (الفلوجة والرمادي) وبنسبة (٥٥,٣) % بينما توزعت على الاقضية الأخرى (١٠٣٠٧) منشاة وبنسبة (٤٤,٧) % وهذا يشير الى التركز والكثافة السكانية لقضائي (الفلوجة والرمادي) والحاجة الفعلية لهذا النشاط التجاري، جدول (٤) خريطة (٥).

ويرتبط هذا التركز بعوامل جغرافية (بشرية وطبيعية) عدة، أهمها ارتفاع الكثافة السكانية، وفاعلية البنية التحتية، ووجود وظائف إدارية وخدمية عالية الطلب، وفي المقابل أقضية (القائم وهيت وحديثة) مستويات متوسطة من النشاط، نتيجة موقعها على محور وادي الفرات وارتباطها بأنشطة اقتصادية نوعية مثل التجارة الحدودية والصناعات النفطية والخدمات السياحية. أما أقضية (عنه وراوة والرطبة) فتمتاز بنشاط محدود، يعكس صغر حجم السكان وبعدها الجغرافي عن مراكز الجذب الاقتصادي، إضافة إلى محدودية البنية الخدمية فيها.

ويُظهر التحليل وجود فجوة تنموية بين المركز والأطراف، ما يشير إلى تباين في حجم الطلب المحلي وتفاوت في القدرات الاقتصادية والبنية التحتية بين الأقضية، أي أن الأنشطة التجارية والمطاعم والكوفيهات تتوزع وفق نمط محوري–خطّي مرتبط بممرات النقل الرئيسة والطريق الدولي ونهر الفرات، وهذا يعتبر ضعف في سياسات التنمية المكانية ما يحدد ديناميكية النمو الاقتصادي في المحافظة.

جدول (٤) التوزيع العددي للمنشآت التجارية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق ٢٠٢٤، محافظة الانبار، بيانات غير منشورة.

خريطة (٥) التوزيع الجغرافي للمنشآت التجارية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

الاقضية	عدد المحلات التجارية بالمفرد	عدد المنشآت لأنشطة المطاعم والوجبات	عدد المنشآت لأنشطة الكوفيها ت والمشر وبات	المجموع	%
الرمادي	٨٠٩٩	٢١١	٤٨	٨٣٥٨	٣٦,١
الفلوجة	٤٣٢٢	٩٨	٣٩	٤٤٥٩	١٩,٢
هيت	٢٤٣٨	٧٤	٣٥	٢٥٤٧	١١,٠
عنه	٣٦١	١٨	٦	٣٨٥	١,٦
رأوه	٢٢٥	١٣	٥	٢٤٣	١,٠
حديثة	١٣٣٤	٢٩	١٢	١٣٧٥	٥,٩
القائم	١٩٧٢	١٣٤	٢٢	٢١٢٨	٩,٢
الرطبة	٩٢٦	١٨	١٤	٩٥٨	٤,١
عامرية الصمود	303	18	6	329	1.4
العبور	276	13	2	289	1.2
الحبانية	٨٣٧	٢١	١٦	٨٧٤	٣,٧
الكرمة	٨٩٠	٢٥	١١	٩٢٦	٤,٠
المجموع	٢٢٢٢١	٦٨١	٢٢٢	٢٣١٢٤	١٠٠

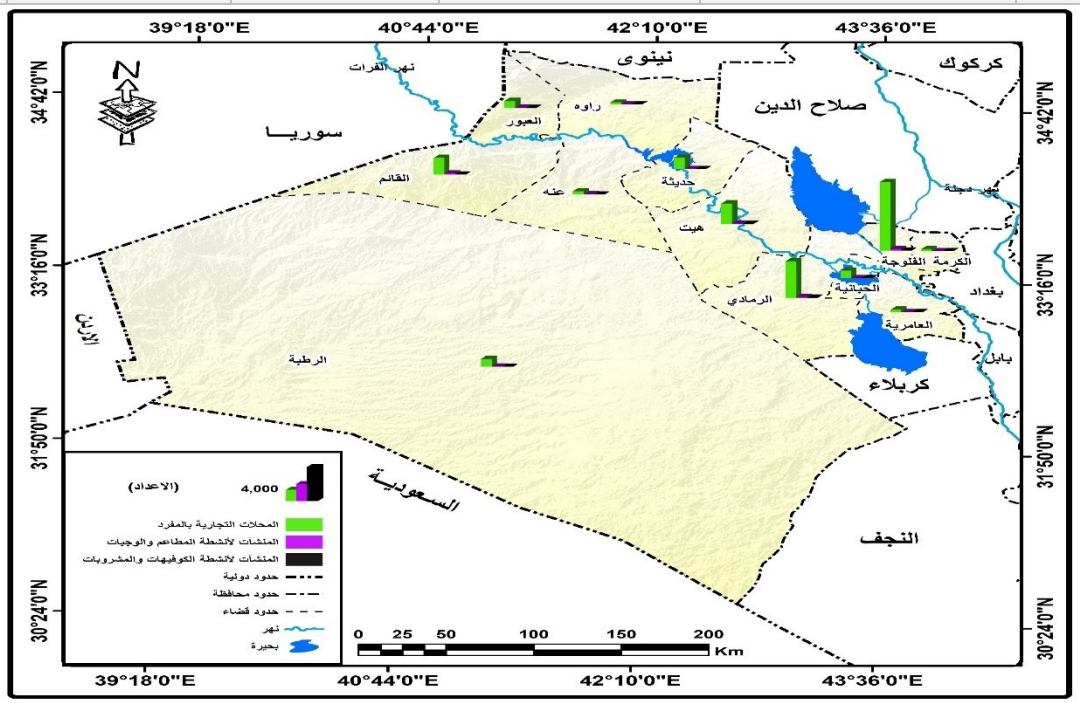

المصدر: جدول (٤).

١- تتصدر الرمادي جميع الأقضية بنسبة (٣٦,١) % من مجموع الأنشطة، وبمجموع (٨٣٥٨) منشأة، وهي المدينة

الأكبر سكانياً واقتصادياً، ما يعكس ارتفاع الكثافة السكانية وتوسع قطاع الخدمات دورها الإداري كمركز المحافظة.
٢- الفلوجة تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (١٩,٢) %، وبعدد (٤٤٥٩) منشأة، نتيجة موقعها على الطريق الدولي النشاط التجاري الكثيف بعد إعادة الإعمار وجود تجمعات سكانية كبيرة وطلب عالي على الخدمات.
٣- القائم: مركز تجاري حدودي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة (٩,٢) % من الأنشطة (٢١٢٨ منشأة). يتميز بنشاط تجاري مرتبط بحركة العبور الحدودية كتجارة الجملة والمواد الغذائية.
٤- حديثة وهيت: مراكز خدمية زراعية–سكنية: أذ بلغت هيت (١١) %، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بحجمها، كونها مركزاً لحقول النفط القريبة نشاط سياحي وجغرافي على نهر الفرات اما قضاء حديثة بنسبة (٥,٩) %، تتناسب مع حجم السكان ودور المدينة كمركز خدمي للمناطق المحيطة.
٥- قضائي (عنه – راوة) : نسب منخفضة (١,٦) % و (١) %هذا يرجع الى انخفاض نسبة السكان بالنتيجة انخفاض الطلب المحلي على الخدمات وبعدهما عن المحاور التجارية الكبرى.
٦- مراكز جنوب وشرق الأنبار (العامرية – الحبانية – الكرمة): (٢,٦٪)، (٣,٧٪)، (٤٪)
على التوالي فان دورها يعتمد على قربها من المراكز الكبرى حركة مرور عالية وحاجة عمال ومقيمين للخدمات النشاط فيها تابع وظيفياً على الرمادي والفلوجة.
اما المحلات التجارية بالمفرد تمثل القاعدة الرئيسية للنشاط التجاري (٢٢٢٢١) محل، توزعها يرتبط بقوة بالسكان وحجم السوق المحلي.
كذلك المطاعم والوجبات (٦٨١ منشأة) تتركز بنسبة عالية في الرمادي (٢١١)، الفلوجة (٩٨)، ما يعكس تطور الخدمات الحضرية.
بالنسبة الى الكوفيهات والمشروبات (٢٢٢ منشأة) انتشارها الأكبر في الرمادي (٤٨) الفلوجة (٣٩) هيت (٣٥) يشير ذلك إلى الأنماط الحضرية الحديثة التي يجذبها وجود فئة الشباب والطلاب في هذه المدن.
هذا يشير الى مؤشرات اقتصادية:
١. مؤشر التركز التجاري أعلى قيمة في أقضية (الرمادي الفلوجة هيت) ما يدل على وجود محاور جذب اقتصادي داخل المحافظة.
٢. الهامش التنموي بين الأقضية أذ يتضح وجود فجوة واضحة بين أقضية (الرمادي الفلوجة هيت) (٥٥) % من النشاط والأطراف (٤٥) % موزعة على ٩ أقضية، الفجوة تمثل خللاً تنموياً في البنية التجارية والخدمية.
٣. التبعية الاقتصادية: الاقضية (الحبانية، الكرمة، والعامرية) تُعد مراكز تابعة اقتصادياً.

٢-١ الاثار التنموية للتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

تتباين الأنشطة الاقتصادية في محافظة الأنبار من حيث طبيعتها ومواقع تركزها واتجاهاتها التنموية، تبعاً لتوافر المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي أسهمت في تشكيل خريطة التنمية الإقليمية للمحافظة. ويُظهر جدول (٥) الشكل (١) والخريطة (٦)، أبرز القطاعات الاقتصادية ومراكز تركزها، مع تحديد أهم المقومات التي دعمت نشاط كل قطاع، فضلاً عن الاتجاه التنموي السائد الذي يعكس أنماط توزيع تلك الأنشطة على مستوى أقضية المحافظة، أذ يتضح أن النشاط الزراعي يتركز في المناطق الشرقية من المحافظة، ولا سيما في قضائي (الفلوجة والرمادي)، وذلك لوفرة الموارد المائية وخصوبة الأراضي، مما يجعل هذا القطاع أحد الركائز الأساسية للتنمية الريفية، أما القطاع الصناعي فيتخذ اتجاهاً مركزياً بتمركزه في أقضية (الفلوجة والرمادي وهيت) ، مستفيداً من تنوع القاعدة الصناعية والاستخراجية، ولا سيما الصناعات التحويلية وصناعة الإسمنت والمنتجات النفطية، في حين يبرز القطاع التجاري في قضائي (الفلوجة والرمادي) بوصفهما مراكز حضرية نشطة، تتصف بحيوية الأسواق وكفاءة شبكات النقل والاتصال، مما يعكس دورهما كمحورين رئيسين للحركة التجارية داخل المحافظة ومع المناطق المجاورة.

جدول (٥) توزيع الأنشطة الاقتصادية قطاعياً حسب الأقضية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

الاقضية	الأراضي المزروعة فعلاً%	المنشآت الصناعية%	الأنشطة التجارية%
الرمادي	56.7	33.1	٣٦,١
الفلوجة	20.4	20.6	١٩,٢
هيت	6.4	12.4	١١,٠
عنه	1.2	5.3	١,٦
رأوه	1.1	3.6	١,٠
حديثة	2.2	1.7	٥,٩
القائم	5.3	10.0	٩,٢
الرطبة	0.9	2.5	1.4
عامرية الصمود	1.6	2.3	4.1

العبور	1.5	0.2	١,٢
الحبانية	1.4	4.0	٣,٧
الكرمة	1.3	4.0	٤,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جدول (١) (٢) (٤)

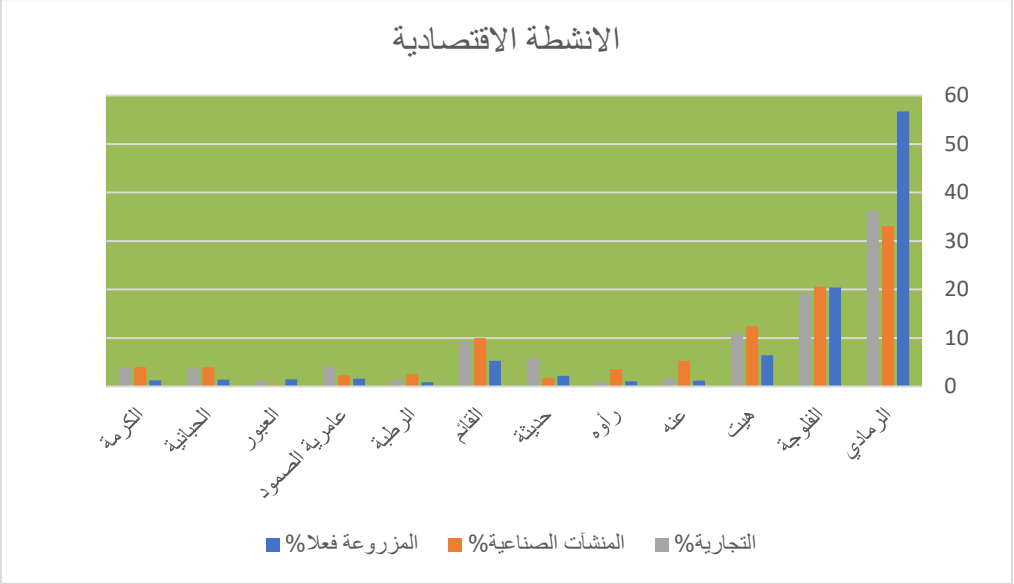

شكل (١) التنمية الاقليمية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤المصدر: جدول (٥).

خريطة (٦) توزيع الأنشطة الاقتصادية قطاعياً حسب الأقضية في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤

المصدر: جدول (٤)

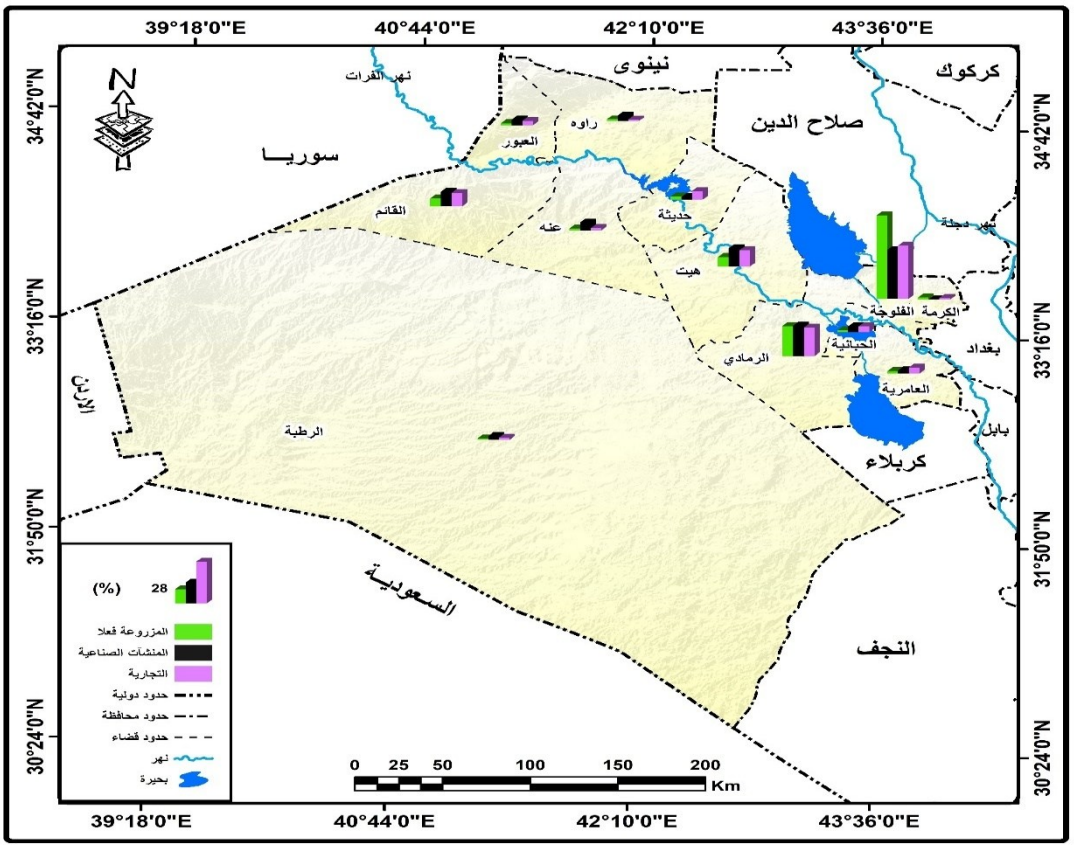

أولًا: التوزيع المكاني للقطاع الزراعي (الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً %):
هناك محور شرقي زراعي يمتد من الفلوجة إلى الرمادي، مقابل انحسار زراعي غربا بسبب سيادة البيئة الصحراوية.
يظهر القطاع الزراعي تركيزا شديد الوضوح في شرق المحافظة، حيث: الرمادي (٥٦,٧٪) بسبب:
توفر مياه نهر الفرات اتساع الأراضي القابلة للزراعة وجود مشاريع ري حديثة، قضاء الفلوجة (٢٠,٤٪) أذ تمثل ثاني أكبر مركز زراعي، وتستفيد من خصوبة التربة قربها من العاصمة بغداد مما يجعلها منطقة سوقاً مهمة.
تتراجع الزراعة بشكل كبير غربا: الرطبة (٠,٩٪)، راوة (١,١٪)، عنه (١,٢٪) تمثل مناطق ذات أمطار قليلة، تربة صحراوية اعتماد بسيط على الزراعة الواحية (الواحات التي تظهر خلال موسم هطول الامطار).
ثانيًا: التوزيع المكاني للنشاط الصناعي (المنشآت الصناعية%):
تُظهر البيانات أن النشاط الصناعي أكثر تنوعا وانتشارا من الزراعة، لكنه يتركز أيضا في الشرق والوسط، الرمادي (٣٣,١٪) المركز الصناعي الأول وهذا يعزى الى توفر الأيدي العاملة قربها من الطرق الدولية وجود الصناعات الإنشائية والخدمية، اما قضاء الفلوجة (٢٠,٦٪) تشتهر بالصناعات التحويلية، خاصة مواد البناء صناعات الألبان والغذاء بينما قضائي هيت (١٢,٤٪) و القائم (١٠٪) أذ يشكلان مراكز صناعية مهمة مثل الصناعات النفطية في هيت (الأسفلت، النفط)، الصناعات الفوسفاتية والأسمدة في القائم.
على الرغم من أن غرب الأنبار صحراوي، إلا أن وجود الموارد الاستخراجية خلق مراكز صناعية نوعية فيه.
ثالثًا: التوزيع المكاني للنشاط التجاري (المنشآت التجارية%)
يوجد محور تجاري شرقي مرتبط بالمدن الكبرى، بينما النشاط التجاري في الغرب يعتمد على التجارة الحدودية (القائم) أو حاجات السكان فقط.
يعتمد النشاط التجاري غالبا على حجم السكان والحركة العمرانية، المركز التجاري الأول في المحافظة الرمادي لكونها (٣٦,١٪) مركز قضاء المحافظة أكثر المدن سكانا وحركة مرور، اما قضاء الفلوجة (١٩,٢٪) تمتلك قطاعا تجاريا قويا مرتبطا بالسكان وبقربها من بغداد.
ينخفض النشاط التجاري تدريجيا غربا، الرطبة (١,٤٪)، راوة (١٪)، عنه (١,٦٪) وهي مناطق ذات نسبة سكان منخفضة جدول (٣) واتصال أقل بالأسواق.
وهذا من الناحية التنموية يشير الى هناك ثلاث أقاليم وظيفية:
اولاً: الإقليم الشرقي (الرمادي – الفلوجة – الكرمة – الحبانية) الزراعة والتجارة والصناعة أذ يمثل قلب التنمية في الأنبار يعتمد على موارد المائية المتمثلة بنهر الفرات، الكثافة السكانية، والطرق الرئيسة.
ثانياً: الإقليم الأوسط (هيت – حديثة – عنه – راوة) يكون فيه:

- زراعة ضعيفة نسبيا.
- صناعة متوسطة مرتبطة بالنفط والغاز.
- تجارة محدودة بحجم السكان.

ثالثاً: الإقليم الغربي الحدودي (القائم – الرطبة) : تكون فيه زراعة شبه معدومة، اما صناعة نوعية (فوسفات – أسمدة – نفط)، كذلك تجارة متوسطة مع سوريا والأردن عبر المنافذ الحدودية.
عموماً هذا يشير الى وجود فجوه تنموية بين أقضية محافظة الانبار لصالح الأقضية ذات التركز للأنشطة الاقتصادية من خلال:

١- مستوى استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة في كل قضاء.
٢- مستوى تطور الخدمات.
٣- مصادر الدخل المتحقق.
٤- حجم الاستخدام من القوى العاملة.
٥- مستوى تركز السكان والقوى العاملة.

الاستنتاجات

١. تتمتع محافظة الأنبار بإمكانيات تنموية طبيعية واسعة في المياه، المعادن، الأراضي، والموقع الجغرافي، إلا أن قلة الاستثمارات والبنى التحتية وضعف الاستغلال الزراعي والمائي ما تزال تحد من تحقيق التنمية المكانية المستدامة.
٢. يتسم التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في الأنبار بعدم التوازن المكاني، مع تركز التنمية شرق المحافظة.
٣. الفلوجة تمثل القطب الاقتصادي الأول في المحافظة، تليها الرمادي.
٤. العوامل الجغرافية الطبيعية (المياه، التربة، الموقع..) والبشرية (السكان، البنية التحتية..) تلعب الدور الأكبر في رسم الخريطة الاقتصادية للمحافظة.
٥. تُظهر الأنماط أن التنمية الاقتصادية في الأنبار تتخذ طابعاً متمركزاً شرقاً ووسطاً، في حين ما تزال المناطق الغربية أقل استغلالاً لمواردها.
٦. ترتب على هذا التوزيع في الأنشطة الاقتصادية اختلال واضح وهذا يعني تحدياً كبيراً يواجه سياسات التنمية المكانية في كيفية معالجة هذا الاختلال.
٧. التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية يعكس نمطاً متدرجاً من الشرق نحو الغرب، متمثلة بوجود ثنائية مركزية (الرمادي–الفلوجة).

٨. المحاور الثانوية مرتبطة بممرات التجارة هي طريق بغداد–السورية (القائم)، ووادي الفرات المتمثلة بالأقضية (هيت–حديثة–عنه–راوة).
٩. يمتلك قضاء (الرطبة) نشاطاً مقبولاً رغم ندرة السكان وهذا يعزى الى محطة النقل الدولي الخدمات اللوجستية المرتبطة بالطريق الدولي.
١٠. الأنشطة الاقتصادية في محافظة الأنبار تركت آثاراً تنموية إيجابية متعددة على مستوى الاقتصاد والمجتمع والمكان، وأسهمت في إعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية بعد سنوات من التحديات.

توصيات

١. دعم التكامل الزراعي الصناعي في قضائي الفلوجة والرمادي كنموذج للتنمية الإقليمية المتوازنة.
٢. إنشاء مناطق صناعية متخصصة في قضائي هيت والقائم تعتمد على الموارد المحلية (الأسفلت، الفوسفات).
٣. تحسين شبكات النقل بين الأقضية لتقليل الفوارق التنموية.
٤. إن تطوير الأنشطة الاقتصادية يمكن أن يجعل محافظة الأنبار أحد الأقاليم الاقتصادية الرائدة في العراق.
٥. تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع دور القطاع الخاص والاستثمار المحلي والخارجي في بناء مستقبل المحافظة.
٦. توجيه الجهود التنموية نحو تحقيق توازن إقليمي أكثر شمولاً بين أقضية المحافظة.
٧. تطوير مشاريع الري في المناطق الغربية لتحسين النشاط الزراعي.
٨. الأقضية الغربية بحاجة إلى خطط تنمية موجهة لتحفيز الاستثمار الزراعي والصناعي، خصوصاً في القائم وهيت ذات الموارد الطبيعية المحتملة.

المصادر:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء/ الانبار بيانات ٢٠٢٤.
٢. دريد كامل ال شبيب، (ادارة الاستثمارات تحليل الاستثمارات الاسواق المالية المحافظ الاستثمارية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الزيتون الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الأدرية، ٢٠٠٩.
٣. عباس فاضل السعدي، دراسة في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية ،١٩٨٠.
٤. عبد الله الغامدي، (٢٠١٥). التنمية المحلية: المفهوم والأسس والتطبيقات. مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية.
٥. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.
٦. قلال سليم عبد الرسول الخزرجي ، القوى العاملة في محافظة الانبار واستراتيجيات تنميتها (تحليل جغرافي – اقتصادي)، رسالة ماجستير جامعة الانبار كلية الآداب غير منشورة ٢٠١٩.
7. Natural Development Pillars in the Holy Province of Karbala/ Kallal Salim Abdul Rasoul, Amna Jabbar Matar International Journal of Sustainable Development and Planning Vol. 19, No. 10, October, 2024.